

Distr.
GENERAL

A/AC.96/855
15 August 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

الجمعية العامة



اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي الدورة السادسة والأربعون

مذكرة معلومات عن عملية مؤتمر رابطة الدول المستقلة

١- اعتمدت الجمعية العامة، في دورتها التاسعة والأربعين في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، القرار ١٧٣/٤٩، "الدراسة والاستعراض الشاملان لمشاكل اللاجئين والعائدين والمشردين وحركات الهجرة المتصلة بها".

٢- وفي هذا القرار، أكدت الجمعية العامة من جديد الحاجة إلى قيام المجتمع الدولي بالنظر في نهج إقليمية شاملة لمعالجة مشاكل اللاجئين والعائدين والمشردين وحركات الهجرة المتصلة بها، و:

(أ) طلبت إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أن تواصل، بالتشاور مع الدول المعنية وبالتنسيق مع المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية وغير الحكومية ذات الصلة، النظر في النهج الإقليمية الشاملة لمعالجة مشاكل اللاجئين والمشردين؛

(ب) طلبت أيضا إلى المفوضية السامية أن تواصل جهودها في سبيل تعزيز وإقامة عملية تحضيرية تؤدي إلى عقد مؤتمر إقليمي في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦، لمعالجة مشاكل اللاجئين والمشردين، والأشكال الأخرى للتشرد القسري، والعائدين في بلدان رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة، وحثت الدول والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية وغير الحكومية المعنية، على أن تدعم تلك العملية، بما في ذلك تدابير المتابعة.

٣- وقد كلف قرار الجمعية العامة ١٧٣/٤٩ المفوضية بالشروع في عملية تنطوي على عدد كبير من الممثلين في المجتمع الدولي، ولا سيما الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية وغير الحكومية، بالإضافة إلى الوكالات الإنمائية والمؤسسات المالية. وتعمل المفوضية حاليا بشراكة وثيقة مع المنظمة الدولية

للهجرة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان (OSCE/ODIHR). وتتشارك المنظمات الثلاث نفس الاهتمام بشأن جسامه وتعقيد قضايا الهجرة واللاجئين الواقعة والمحتملة في رابطة الدول المستقلة (CIS) والدول المجاورة. وتسلم أيضا بتكامل الولايات والنهج والإجراءات.

٤- وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، أنشئت داخل المفوضية، أمانة مخصصة مشتركة بين المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة/ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تقوم بالعمل لمدة ١٥ شهرا. وتركز الأمانة على تحقيق الأهداف التالية: إدارة وتوجيه العملية التحضيرية لمؤتمر رابطة الدول المستقلة، من خلال مشاورات ومفاوضات مع الأطراف المعنية وبالتعاون وثيق مع الحكومات والمنظمات الدولية المهمة بالأمر، ودعم العملية من حيث اللوجستيات وأعمال الأمانة والترجمة التحريرية والفورية والإمدادات وإعداد الوثائق، وكذلك المشاركة في المؤتمر والاجتماعات، وتنسيق مساهمات ودراسات الخبراء بشأن المواضيع ذات الصلة، وتوفير جميع خدمات الإعلام العام اللازمة.

٥- وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ صدر نداء مشترك من المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة، من أجل تمويل أمانة المؤتمر. فالتكاليف الإجمالية للمؤتمر والاجتماعات بالنسبة للمفوضية، تقدر بميزانية مجموعها ٧٤٨ ٠٠٠ دولار للفترة من أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٦. والمطلوب تبرع بمبلغ ٤٧٦ ٣٨٤ دولارا لتغطية نفقات المنظمة الدولية للهجرة.

٦- وتم في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ وآب/أغسطس ١٩٩٥، عقد ستة اجتماعات في جنيف مع ممثلي الحكومات والمنظمات الدولية المهمة بالأمر، من أجل تقديم توجيهات إلى العملية التحضيرية. ومن بين المهام الأولى للفريق التوجيهي، توضيح أهداف العملية والتحضير لاجتماع الخبراء الأول.

٧- وجرت خلال شباط/فبراير وآذار/مارس ونيسان/أبريل ١٩٩٥، سلسلة مشاورات وطنية في كل من أوكرانيا وبيلاروس وجمهورية مولدوفا، كما جرت المشاورة الإقليمية الأولى في آذار/مارس في قيرغيزستان لجمهوريات آسيا الوسطى الخمس. وجرت أيضا مشاورات في أرمينيا وأذربيجان وجورجيا ودول البلطيق.

٨- وعقد أول اجتماع للخبراء في ١٨ و١٩ أيار/مايو ١٩٩٥ في جنيف. وقد حضرته البلدان والمنظمات الدولية التالية:

رابطة الدول المستقلة: الاتحاد الروسي، أذربيجان، أرمينيا، أوكرانيا، بيلاروس، تركمانستان، جمهورية مولدوفا، جورجيا، طاجيكستان، كازاخستان، قيرغيزستان؛

الدول الأخرى المهمة بالأمر: اسبانيا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، باكستان، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تركيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، السويد، سويسرا، الصين، فرنسا، فنلندا، كندا، لاتفيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان؛

المنظمات الدولية: مركز حقوق الإنسان، مجلس أوروبا، إدارة الشؤون الإنسانية، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المركز الدولي لتطوير سياسة الهجرة، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، منظمة العمل الدولية، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (UNICEF)، مفاوضات الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، مكتب الأمم المتحدة في جنيف؛

مؤسسات أخرى: اللجنة الأوروبية.

٩- ومن المهام الرئيسية لاجتماع الخبراء الأول تحديد القضايا موضع الاهتمام، وإعداد خطة العمل للمؤتمر.

١٠- وقد تم تحديد أنواع الحركات المزمع تناولها في العملية على النحو التالي: اللاجئين، والمشردون، والأشخاص المعاد توطينهم، والأشخاص المبعدون سابقاً، والهجرة غير المشروعة، والمتاجرة بالمهاجرين، والمهاجرون المعوزون، والهجرة الايكولوجية. فضلاً عن ذلك أثبتت القضايا العامة التالية:

(أ) نقائص المصطلحات الحالية المتعلقة باللاجئين والمشردين. وقد تم التوصل إلى اتفاق على ضرورة استعمال موحد ومتناسق للمصطلحات في التشريعات الوطنية والاتفاقات الإقليمية. فمن المسلم به أن تعريف اللاجئ الوارد في اتفاقية عام ١٩٥١ فيما يتعلق بوضع اللاجئين قد لا يشمل بالكامل الاحتياجات الإقليمية الحالية. وهناك أيضاً إحساس بأن عدة حركات قسرية جارية في الإقليم لا تقع في إطار القواعد والمعايير القائمة.

(ب) التنفيذ الوطني للصكوك الدولية: فمن المسلم به أن هناك فجوة بين الصكوك الدولية وتنفيذها على المستوى الوطني. ويرجع عدم التنفيذ الفعال للالتزامات الدولية إلى مصاعب اقتصادية واجتماعية وسياسية متأصلة في عملية الانتقال. فينبغي تقديم التوجيه السليم والخدمات التقنية الاستشارية، وخاصة للمساعدة في إقامة هياكل إدارية ملائمة.

(ج) التأهب للطوارئ: فهناك إحساس بالحاجة إلى خطط لمواجهة حالات الطوارئ وإقامة هيكل ملائم لاستقبال وإغاثة اللاجئين والمشردين.

(د) وهناك اعتراف بالحاجة إلى نهج إقليمي متناسق يبغي اعتماده ثم تنفيذه في مناطق العمل الوقائي، ومعالجة أزمات التشرد، وآليات تقاسم الأعباء. وهناك أيضاً إحساس بأنه ينبغي اتخاذ نهج موحد لأنشطة التعزيز والتدريب، بما في ذلك تنظيم المؤتمرات والحلقات الدراسية على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي.

(هـ) ومن المقترح إجراء دراسة متعمقة للأسباب الجذرية المؤدية إلى التشرد في الإقليم بالإضافة إلى تقييم التأثير النفسي الناجم عن تشرد السكان.

(و) ومن المسلم به أن هناك بلدان عديدة في الإقليم تحتاج إلى مساعدة في تعزيز نظمها الإدارية لكي تستطيع التصدي لتحديات الهجرة.

(ز) وهناك اعتراف بالحاجة إلى التعاون بين البلدان ذاتها، وبين المنظمات الدولية، وداخل المجتمع الدولي الأوسع.

١١- وقد تم تقديم مسوِّدة خطة عمل إلى اجتماع الخبراء، وتم فيما بعد تنقيحها في ضوء التعليقات التي تلقتها الأمانة. وهذه الخطة مهيكلة حالياً على النحو التالي: سلسلة اجتماعات دون إقليمية تعقد في الفترة بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ١٩٩٥، حيث سيقوم ممثلو البلدان بتحليل القضايا موضع الاهتمام التي تم تحديدها في اجتماع الخبراء الأول، وعقد اجتماع خبراء ثانٍ منظور في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، حيث سيجري بحث الحلول الممكنة على أساس استنتاجات الاجتماعات دون الإقليمية والإسهام المقدم من القطاع غير الحكومي، وعقد لجنة صياغة في الوقت ذاته لتبدأ صياغة إعلان مبادئ وبرنامج عمل، وعقد اجتماع خبراء ثالث مقرر مواعده مؤقتاً في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وعقد مؤتمر تحضيرى ثم المؤتمر ذاته خلال الربع الأول من عام ١٩٩٦. وسيواصل الفريق التوجيهي اجتماعاته على فترات منتظمة طوال العملية.

١٢- وتم عقد أول اجتماعين دون إقليميين في تبليزي، جورجيا، في ١٠ و ١١ تموز/يوليه، لبلدان إقليم القوقاز، وفي أشخاباد، تركمانستان، في ٢٧ تموز/يوليه، لجمهوريات آسيا الوسطى. وفي الاجتماعين قام المشتركون باستعراض ومناقشة المصطلحات الحالية واتفقوا على مجموعة من المصطلحات لاستعمالها في تعريف مختلف فئات النازحين داخل الإقليم. وجرى تحليل وافٍ لتأثيرات نزوح السكان وتقييم الاستجابات الحكومية. وجرى في النهاية بحث قضايا التأهب للطوارئ، والإنذار المبكر، ومعالجة الهجرة والعودة وإعادة الاندماج.

١٣- أما الهدف الشامل للعملية المستهلة في عام ١٩٩٤، فهو إتاحة محفل واسع ومفتوح للمجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المعنية، لمعرفة واستعراض ومناقشة جميع الحركات السكانية الجارية في إقليم رابطة الدول المستقلة والإقليم المجاور، في إطار إنساني وغير سياسي. وفضلاً عن ذلك، سيكون الهدف الرئيسي للعملية هو استنباط استراتيجيات للإقليم من خلال صياغة إعلان مبادئ وبرنامج عمل. وينبغي على المدى الطويل، التوصل إلى فهم مشترك لأدوار ومسؤوليات كل من الأطراف المعنية. وسيكون ذلك معبراً عنه في إطار مسؤولية تمهد الطريق لتحقيق حلول دائمة للمشاكل القائمة ومنع حدوث المشاكل المحتملة. فهذه الخطة، حينما يصادق عليها ويدعمها المجتمع الدولي، ستمكن البلدان من التصدي لتحديات الهجرة التي تواجه إقليم رابطة الدول المستقلة.

١٤- والمستفيدون أولاً وأخيراً من هذا المسعى هم الأشخاص المحتاجون إلى الحماية والمساعدة من المفوضية في الإقليم، وكذلك الأشخاص الذين تهتم بهم المنظمة الدولية للهجرة.

١٥- وسوف تسهم عملية مؤتمر رابطة الدول المستقلة في تعزيز التعاون المؤسسي، ليس المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية فحسب، بل أيضاً مع المنظمات غير الحكومية المعنية بحالات التشرد السكاني في بلدان رابطة الدول المستقلة والبلدان المجاورة. ولذا ترحب أمانة مؤتمر الرابطة بالمجهود التعاوني بين

المجلس الدولي للوكالات الطوعية (ICVA)، والمجلس الأوروبي المعني باللاجئين والمنفيين (ECRE)، ومعهد المجتمع المفتوح والمنظمات غير الحكومية الأخرى العاملة في الإقليم. وفي هذا الصدد طلب إلى الأمانة أن تعمل على ضمان الترابط بين العمليات الحكومية الدولية وغير الحكومية.

١٦- وقد دأبت أمانة مؤتمر رابطة الدول المستقلة على إعلام مجتمع المنظمات غير الحكومية إعلامًا كاملاً بسير العملية، وذلك بتنظيم دورات إعلامية في كل مرحلة من مراحل العملية. وفضلاً عن ذلك سيجري تنظيم اجتماع في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ لمناقشة الحلول الممكنة مع المنظمات غير الحكومية والأكاديميين وغيرهم من الممثلين المستقلين. وستقدم استنتاجات الاجتماع إلى اجتماع الخبراء الثاني. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى اثر اقتراح من معهد المجتمع المفتوح بتنظيم مشاورات على المستوى الميداني مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية العاملة في الإقليم، تم عقد اجتماعات مع المنظمات غير الحكومية المحلية في تبليزي وموسكو في تموز/يوليه ١٩٩٥. ومن المخطط عقد اجتماعات مماثلة في خريف عام ١٩٩٥، في ألما آتا وكازاخستان وكييف بأوكرانيا، وفي نوفوسيبيرسك بالاتحاد الروسي.

- - - - -